



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١١٣/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

كرومارى عراق

داد كاي بالاي نيئتياحي

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٩/٩ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو ألتمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز - المدعى - / أسامة عبد الخالق محمود .

التميز عليه - المدعى عليه - / وزير الداخلية / إضافة لوظيفته - وكيله الرائد الحقوقي رياض علي حسين .

الإدعاء

ادعى المدعى (التميز) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه تطوع في سنك الشرطة في سنة ١٩٩٤ حيث انتسب الى كلية الشرطة للدورة (٤٨) وتخرج منها برتبة ملازم ثاني في سنة ١٩٩٧ وخدم الوطن حتى سقوط النظام البائد واستمر في عمله في سنك الشرطة بعد سقوط النظام وقاوم الإرهاب وتعرض للإصابة لأكثر من مرة أثناء مقاومته للإرهاب وتم إقصائه عن العمل بعد أعمال العنف الطائفي بموجب الأمر الإداري لمديرية شرطة ديالى المرقم (١٨٢٠) في ٢٠٠٧/٤/٦ وتم إعادته للخدمة أثناء عمليات بشائر الخير بموجب الامر الإداري لمديرية شرطة ديالى المرقم ٤٣٥٠ في ٢٠٠٨/٩/١٧ وانه بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٠ أقصي من الخدمة حسب كتاب وزارة الداخلية /المديرية العامة لإدارة الافراد المرقم ٣١٥٨ في ٢٠٠٩/١٢/١٧ والمبلغ بكتاب وكالة الوزارة لشؤون الشرطة - الإعادة المرقم ٥٧٢١٢ في ٢٠٠٩/١٢/٢٢ والمتضمن فسخ العقود الخاصة بإعادته للخدمة . تظلم المدعى لدى المدعى عليه/إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٧ ولم يبيت بالتظلم رغم مضي المدة القانونية . أقام المدعى دعواه بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢١ ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٣ وبعدد الاضبارة (٢٥٦/ق/٢٠١٠) الحكم بإلغاء الفقرة (تسلسل ١٧) من الملحق (أ) الامر الإداري المرقم (٣١٥٨) في ٢٠٠٩/١٢/١٧ المتضمن فسخ عقد المدعى وإعادته للخدمة وقد اعيد القرار متفوضاً من المحكمة الاتحادية العليا بموجب قرارها المرقم ٤٩/اتحادية/تمييز/٢٠١١ والمؤرخ ٢٠١١/٨/٢٢ وبعد اتباع محكمة القضاء الإداري لقرار النقض قررت بتاريخ

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالاي نيئتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١١٣/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

٢٠١٢/٦/٤ الحكم برد دعوى المدعي . طعن المميز (المدعي) بإحكام أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٦/٢٦ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد أنه صحيح وموافق للقانون وان محكمة القضاء الإداري اتبعت قرار النقض الصادر من هذه المحكمة المرقم ٤٩/اتحادية/تمييز/٢٠١١ المؤرخ ٢٢/٨/٢٠١١ واستكملت تحقيقاتها في الدعوى ووجدت ان المدعي (المميز) قد اعيد الى الخدمة بعقد ضمن عمليات بشائر الخير بالأمر الصادر من مديرية شرطة ديالى المرقم (٤٣٥٠) في ١٧/٩/٢٠٠٨ . ولعدم صلاحيته للخدمة تم فسخ عقده بموجب وكالة وزارة الداخلية/للشؤون المالية/المديرية العامة لإدارة الأفراد مديرية الإدارة المرقم (٣١٥٨) المؤرخ ١٧/١٢/٢٠٠٩ وبناء على مصادقة القائد العام للقوات المسلحة على محضر اللجنة المشكلة بأمره المرقم (١٩٢٢) في ١٩/١١/٢٠٠٩ تحت تسلسل (١٧) لذلك فان رد الدعوى كان صواباً وعليه قرر تصديق الحكم المميز ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز وصدور القرار بالاتفاق في ٩/٩/٢٠١٢ .

مدحت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا